Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 7, 2026, 10149

Deanship of Scientific Research

Annexed Structures to the Quadrilateral between Form and Function: Issues and Proposals

Mohammad Ahmad Hwaimel Al-Khrissat*

Department of Arabic Language and Literature, College of Arts, Al Wasl University, Dubai, United Arab Emirates.

Received: 20/12/2024
Revised: 25/1/2025
Accepted: 6/2/2025
Published online: 1/2/2026

* *Corresponding author:*
Mahkh33@yahoo.com

Citation: Al-Khrissat, M. A. H. (2026). nnexed Structures to the Quadrilateral between Form and Function: Issues and Proposals. Dirasat: *Human and Social Sciences*, 53(7), 10149.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10149

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study seeks to provide a valid academic model to deal with linguistic patterns that old linguists subtly categorized under compounding with other abstract forms, because of the problems observed at both the structural and semantic levels. The study at hand works by investing the formal components of these structures and searching for their semantic function.

Methodology: The study adopted a descriptive analytical approach. The descriptive approach was used for the purpose of extrapolation of the problems related to the use of those structures both to the speech community and to linguists themselves. The analytical approach was based on proposing a set of treatment tools that are suitable for dealing with these usage patterns, and then proposing a special analytical model for them. A set of verb patterns attached to the structures of the abstract quadruple verb were analyzed, without attempting to numerate them.

Results: The study reached a number of conclusions, such as the fact that the phoneme classified as appendix does not fall under one single type/function, but three instead: discriminatory, structural discriminatory, and non-discriminatory. Each of these types carries the pattern of use that is to be included individually within its special pattern of structure. The study provided a model applicable to each type of use characterized by the feature of attachment.

Conclusion: Attachment is an important tool of linguistic expansion at the level of word development and at the level of semantic additions (meanings of increase) and studying them based on the values of use they carry and based on research in methodological analysis tools reveals the reality of their structural and semantic status and determines the mechanisms of their classification and treatment.

Keywords: Attachment, functionalism, discriminatory, usage, morphology.

الأبنية الملحقة بالرباعي بين الشكل والوظيفة: إشكاليّات ومقترحات

محمد أحمد هويمل الخريسات*

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الوصل، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ملخّص

الأهداف: تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نموذج دراسي صالح للتعامل مع أنماط لغوية؛ وقف القدماء عند إدراجها ضمن قسم الإلحاق بأبنية مجردة، وذلك لما لاحظوه من إشكالات تتعلق بها على المستوى البنائي، وعلى المستوى الدلالي، وذلك عبر استثمار المكونات الشكلية لها، والبحث عن الوظائف الدلالية التي نهضت بها.

المنهجية: انتهجت الدراسة الوصف والتحليل؛ أمّا الوصف فقد قام على استقراء لمؤتيات الإشكال المتعلقة بهذا القسم من الأبنية في العربية، على المستويين الاستعمالي اللغوي من قبل ممثلي الجماعة اللغوية، وعلى المستوى التحليلي من قبل علماء العربية. أمّا التحليل فقد قام على اقتراح مجموعة من أدوات المعالجة التي تصلح للتعامل مع هذه الأنماط الاستعمالية، ثم اقتراح نموذج تحليليٍّ خاصٍّ. وكانت مادتها مجموعةً من أنماط الفعل الملحقة بأبنية الفعل الرباعي المجرد دون سعي إلى حصر.

النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ ككون الفونيم المصنف على أنه إلحاقي ليس قسمًا واحدًا؛ بل ثلاثة أقسام: تمييزي الدلالة، وبيني التمييز، وعدمي التمييز، وكل قسم من هذه الأقسام يحمل النَّمط الاستعمالي، على أن يدرج ضمن قسم لغوي خاص من أقسام الأبنية في العربية، المجردة والمزيدة. وقدمت الدراسة نموذجا للمعالجة يصلح للتطبيق على كل نمط استعمالي اتسم بسمة الإلحاق.

الخلاصة: الإلحاق أداة مهمة من أدوات الاتساع اللغوي على مستوى وضع الألفاظ، وعلى مستوى الإضافات الدلالية (معاني الزيادة)، ودراستها انطلاقا من القيم الاستعمالية التي تنهض بها، وانطلاقا من البحث في أدوات التحليل المنهجية، يكشف حقيقة وضعها البنائي والدلالي، ويحدد آليات تصنيفها ومعاملتها.

الكلمات الدالة: الإلحاق، الاختيارية، التمييزية، الاستعمال، الصرف.

مِهاد:

تشغل الأنماط الاستعمالية التي اصطُلح على تصنيفها ضمن قسم الملحقات بالأبنية المجردة مساحة استعمالية ذات قيمة تداولية قيّمة، وقد كان تعامل علماء العربية معها يسير في اتجاهين: تعلق الأول بالجانب الشكلي لها، وتعلق الثاني بالقيمة الدلالية. وبرزت في تعاملهم معها مسألة الانطلاق من تصورات كلية، ترى أن هذه الأنماط الاستعمالية اشتملت على إضافات فونيمية لبناء مجرد لغايات التوسع الدلالي دون تفصيل فيها. ولعل السبب في ذلك عدم توصلهم إلى اطّرادات تصنيفية تربط المستوى البنائي الواحد بنسق محدد على مستوى الإضافات الدلالية، كالآلية التي عوملت بها أبنية المزيد الصريح، الذي شهد اطرادات دلالية لمعاني الزيادة فيه، وكان تصنيفهم البنائي قائمًا على أسس ومعايير وأقيسة صدروا منها في الإجراءات التصنيفية.

شعر بعض علماء العربية بإدراك نابع من فهم لغوي، ومنطلق من تصورات كلية للمعالجة اللغوية، بحاجة أنماط هذه الظاهرة إلى الدراسة، وأثاروا إشكالية مركبة بنائيًّا ودلاليًّا فيها، ورأوا أن ثمة تشابها بين الأدوات الإلحاقية فيها، وبين ما استقر الرأي على أنه قد زيدَ في غيرها، كالمصدر، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، وظهر في التصغير، والجمع، رافضين فكرة التوقف على المسألة الشكلية، والمتابعة لأبنية ما ألحقت به في حركاته وسكناته، دون أن يكون ثمة نظر في قيمة دلالية تنهض بها، شأنها في ذلك شأن ما اتُفق على أنه قد تمت زيادته إلى بناء محدد مقدّمًا إضافة دلالية لما أضيف له، خاصة أنّ الدور الدلالي التمييزي الذي نهضت به لما أضيفت إليه بارزٌ(الأستراباذي، 1982: 53/1). وفي هذا النظر المقدّم إدراك لضرورة وظيفية الفونيم الإلحاقي، وأهمية الالتفات إليه بتجاوز المسألة الشكلية.

وقدم بعض الباحثين محاولات في ذلك، كدراسة أحد أنماط الأبنية الملحقة بالرباعي المجرد، وهو المختوم بفونيم الميم عبر "دراسة هذه الأمثلة، وتحليلها، عن طريق تأصيلها، وضبطها، وتحديد نوعها، ومعناها، وتتبع أبرز ما جاء عن اللغويين من أقوال وترجيحات في معناها وأصلها، وربط هذه الأمثلة ربطًا دلاليًّا فيما بينها" (خلود بنت عبد الله، 2016: 166)، ورأى إمكانية تصنيف اطراداتها الدلالية فيما دل على القوة أو الشجاعة أو الغلظة، أو ما دلّ على الكبر والهرم، أو ما دلّ على المبالغة في القطع والقضم، أو ما دل على السعة والكثرة والنماء (خلود بنت عبد الله، 2016: 166-173). وأرى أن أمر طرح اطّراد دلالي لبناء إلحاقي بتصور كلي يحتاج إلى إعادة نظر، فلو صحّ تصنيفها في مجموعات دلالية مطردة مستقلة لما أغفل علماء العربية الإشارة إليها، خاصة أن ما عُرِض من أمثلة ونماذج لا تتخذ سمتًا استعماليًّا واحدًا، وأن المنطلَق في الجمع بينها نَصُّ أصحاب المعاجم على زيادة الميم فيها.

تحاول هذه الدراسة تقديم نموذج يصلح لإعادة النظر في أمثلة هذه الظاهرة اللغوية، عبر طرح لمؤتَيَات الإشكال، وكشف عن مقترحات المعالجة، ثم تصميم نموذج دراسي خاص للتعامل معها. واتخذت مادتها الدراسية من مجموعة من الأمثلة الملحقة بأبنية الفعل الرباعي المجرد، دون إحصاء أو استقصاء، لتقديم تصور يصلح للتطبيق على ما صُنِّف ضمن هذه الظاهرة بسَمْتِها العام.

إن الإلحاق كظاهرة لغوية مصدر يجب أن يلتفت إليه، سواء أكان على مستوى وضع الألفاظ، أم على مستوى الإضافات المعنوية، كما يجب أن توظّف مجموعة من القوانين اللغوية في دراسة أنماطه، وأن يستفاد منها على مستويي الوضع والتوجيه الدلالي، وأن تقدم مقترحات تحليلية قادرةٌ على التعامل مع أنماطه؛ للوصول بها إلى التصنيف الدقيق الذي تندرج ضمنه على المستويات البنائية، والدلالية، والاستعمالية.

مؤتَيَات الإشكال:

نتجت الصورة المشكِلة لهذه الأبنية الفعلية عن مجموعة من المؤتيَات، تعلق بعضها بالجانب الشكلي، وارتبط بعضها الآخر بالجانب الدلالي، وتمثل بعضها في أدوات المعالجة والتحليل، بما حمل على الحذر في التعامل مع هذه الممارسات اللغوية استعمالا ودراسة، وسأقف على المنطلقات التي تأتّت إشكالية هذه الأنماط منها بتجزئتها في محددات معينة هي:

1- شكلية أبنية الملحق بالفعل الرباعي المجرد:

التفت علماء العربية الذين حاولوا تقديم تعريف جامع مانع لهذا السلوك اللغوي العربي إلى المسألة الشكلية بصورة رئيسة، دون التفات إلى المتعلقات الأخرى التي تتحقق بها كينونة البناء اللغوي؛ فقد جاء في تعريف ابن جني له: "أنّ الإلحاق إنّما هو بزيادة في الكلمة تبلغ زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة" (ابن جني، 1954: 34/1). وتتأكد المسألة الشكلية في حد ابن مالك له، حيث يقول إن الإلحاق: "ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه، ومساويا له مطلقا في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق، وفي تضمن زيادته إن كان مزيدا فيه، وفي حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا" (ابن مالك، 1967: 298). وثمة تعليق لبعض الباحثين على هذا التصور لابن مالك يرى فيه صاحبه أن تعريف ابن مالك يعد الأفضل والأشمل بعد تعريف ابن جني له، ويقول: إننا لم "نجد أحدًا من الصرفيين عرّف الإلحاق بعد ابن جني كما عرّفه ابن مالك" (القرني، 1996: 12).

وقد قف بعض الباحثين على شكلية البناء الرباعي محاولين التفصيل في أنماطه البنائية، منطلقين من تأسيسيته الثلاثية، شأن المتقدمين من لغويي العربية، ومصنفين لأنساق الإضافة الفونيمية لها من حيث موقعيتها، وقد حاولوا تتبع المراحل التطورية التي يُظن سير النمط المستعمل فيها، إلى أن وصل إلى حالته المسجلة له في المعجم العربي (صلاح والأقطش، 2022: 132-137)، وقدّموا مقترحات تحققت عبرها نهائية صورته الرباعية الشكلية، كالنحت، وفك الإدغام، والتعويض، والإبدال اللغوي، والقلب المكاني، والتوهم، والقياس الخاطئ، والتصحيف والتحريف (صلاح و الأقطش، 2022: 130).

ويتبدى للناظر في أبنية الفعل الملحقة بالرباعي الصحيح من الناحية الشكلية أنها مكونة من بناء فونيمي رباعي، حُسِمت مسألة الحكم بالأصالة لفونيمات ثلاثة منها، ولم تحسم بالنسبة للفونيم الرابع، وهذا الفونيم مما اشتهرت إضافته إلى أبنية العربية المجردة على سبيل الزيادة، تلك التي جمعها علماء العربية في كلمة (سألتمونيها)، وقد حضر هذا التصور بشكل بارز لدى علماء العربية الذين تحدثوا عن الزيادة في أبنية المجرد، حيث نصوا على إمكانية وقوع هذه الفونيمات التي أدت إلى تشكل أبنية الفعل الملحقة بالرباعي الصحيح زائدة، ففي صيغة (فَنْعَلَ) مثلًا نُص في الصاحبي على أن النون "تُزاد أولى وثانيةً وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة" (ابن فارس، د.ت: 153)، وتوسط سيبويه فيما يتعلق بفونيم النون إذا وقع ثانيا في الرباعي والخماسي؛ حيث ربط الحكم بأصالتها بعدم قيام دليل على زيادتها (سيبويه، 1982: 4/ 319-325)، فمسألة الزيادة مطروحة بدرجة لا تقل عن مسألة الأصالة.

ويتجلى ذلك في بعض النماذج التي نص سيبويه على أصالة فونيم النون فيها، وخالفه غيره حين عدّه فونيمًا زائدًا، وذلك في مثل (شَنْظَرَ)، "وَيُقَال: (شَنْظَرَ) الرجلُ (بِهِمْ) شَنْظَرَةً: (شَتَمَهُم)" (الزبيدي، 2001: 250/12)؛ حيث أكّد سيبويه مسألة أصالة فونيم النون في هذا البناء عندما تحدث عن تمثيل (شنظير) لصيغة (فعليل). (سيبويه، 1982: 239/4)، في حين "قَالَ الأَصمعي: الشِّنْظِيرةُ الفَحَّاشُ السَّيِّئ الخُلُق، وَالنُّونُ زائدة" (ابن منظور، 1300هـ: 409/4)؛ حيث عدّ فونيم النون زائدًا في هذا البناء.

وليست صيغتا (فَيعَل) و(فَعْيَل) ببعيدتين عن ذلك، فالتركيب الفونيمي لكل صيغة منهما اشتمل على فونيم مما تشتهر زيادته في الأبنية المجردة، وهو الياء، ووقع ثانيًا في تركيب صيغة (فَيْعَل)، وثالثًا في تركيب صيغة (فَعْيَل)، ونص ابن جني في شرحه لقول المازني على: "أنك إذا حصّلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيت فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعدًا، قضيت بزيادتها حملا على ما عُرف اشتقاقه؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة" (ابن جني، 1954: 112/1).

إن المعيار الذي عوملت الصيغتان به شكلي، احتُكِم إلى القياس فيه حملًا على النظير، ويتمثل الحمل على النظير في هذا السياق بما جاء في قول السيرافي: "وأما الحمل على النظير فهو أن تمتحن الحروف في بعض المواضع؛ فيعلم أنه زائد، وتكثر زيادته في ذلك الموضع وبالاشتقاق. فإذا ورد عليك الحرف في مثل ذلك الموضع، ولا اشتقاق له، قضي عليه بالزيادة حملا على ما قد عرف بالاشتقاق" (السيرافي، 2008: 137/5)، وهو حمل على نظير شكلي تأسيسا، وقد عانى هذا المعيار القياسي الشكلي من عدم الاستقرار، لأن ابن جني جعل منه مقياسًا فضفاضًا بقوله: "ولعمري إن كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا، وقسه" (ابن جني، 1993: 222/2).

يظهر أثر ذلك في تعامل علماء العربية مع كثير من الاستعمالات اللغوية التي جاءت على هذين البناءين؛ فابن جني ينص صراحة على زيادة فونيم الياء في صيغة (فَيعَل) بقوله: "إبدال الواو من الياء الزائدة: وذلك قولك في (بَيْطَرَ)، و(سَيْطَرَ)، و(هَيْنَمَ)، و(بَيْقَرَ) إذا لم تُسَمِّ الفاعلَ، وجعلت الفاعل مسندًا إلى المفعول (بُوطِرَ)، و(هُوِنمَ)، و(بُوقِرَ)؛ فتقلب الياء الزائدة في (فَيْعَلَ)" (ابن جني، 1993: 593/2)، وظهر ذلك في تعامل ابن سيدة مع أحد أمثلة صيغة (فَيعَل)؛ حيث أدرجها كصيغة مزيدة لصيغة أخرى مجردة جاء في المحكم "الغَدَق: المَطر الْكثير الْعَام. وَقد غَيدق الْمَطَر: كُثر، عَن أبي العميثل الْأَعرَابِي" (ابن سيدة، 2000: 5/ 382).

والمعيار الشكلي نفسه عوملت به صيغة (فَعْيَل) التي وقع فونيم الياء فيها ثالثًا، ومن أمثلته: "وَقد عَذْيَطَ عَذْيَطَة. وَالِاسْم: العَذْطُ. هَذِه عَن كرَاع" (ابن سيدة، 2000: 1/ 540) حيث أُلمِح إلى مسألة الأصل الثلاثي لهذه الصيغة الفعلية ونسبت إلى كراع في الاسم (العذط). وتتأكد مسألة التعامل الشكلي والحكم بالزيادة إذا نظرنا في قوله: "قالوا: عَذْيَطَ الرّجل يُعَذْيِط عَذْيَطَة... وهو العِذْيوط. والفعل المجرّد منه ممات" (الصاعدي، 1414هـ: 419)؛ فحكم الزيادة قام على مسألة شكلية بسبب وقوع فونيم الياء ثالثا في هذه الصيغة، على الرغم من انتفاء استعمال ثلاثي للصيغة بشكل يحقق الزيادة فيها.

وإذا انتقلنا إلى صيغتي (فَوْعَل) و (فَعْوَلَ)، وجدنا حكم صيغتي (فَيعَل)، و(فَعْيَل) الشكلي ينطبق عليهما تنظيرًا كما نص ابن جني في قوله بعد أن تحدث عن زيادة الياء في صيغتي (فَيعَل)، و(فَعْيَل): "لا فصل بين الياء والواو في هذه القضية" (ابن جني، 1954: 112/1)، وذلك في معرض شرحه لقول أبي عثمان: "والواو كذلك" (ابن جني، 1954: 112/1)، فالمعيار الشكلي استمر مع الصيغ الفعلية الملحقة بأبنية الفعل الرباعي الصحيح؛ مثل فونيم الواو كأحد مكونات البنية الصوتية لها، وجاء الحكم بزيادته استمرارًا لحكم زيادة فونيم الياء في الصيغتين السابقتين، وبإسقاط الأحكام نفسها عليهما.

ويتأكد ذلك من خلال نص أبي عثمان المازني، وشرح ابن جني له، والذي جاء فيه: "وقد تلحق الأفعال من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فُعل ذلك في الأسماء من الثلاثة حين ألحقت بالأربعة؛ فمن ذلك: (قد حَوْقَلَ الرجل حوقلة، وجهور في كلامه جهورة)... قال أبو الفتح: ... فالواو والياء في هذه الأفعال ونحوها لا تكون إلا زوائد؛ لأنهما لا يكونان أصولا في ذوات الأربعة إلا في التضعيف" (ابن جني، 1954: 38/1)، وفي هذا الاقتباس حكم بزيادة فونيم الواو إلى البنية التركيبية لصيغتي (فَوْعَل) و(فَعْوَلَ)، وذلك استجابة للمعيار الشكلي السابق الذي نُصَّ فيه على زيادة فونيم الياء إذا وجد في البنية التركيبية للصيغة ثلاثة فونيمات أصول؛ أي مثلت في العرف الصرفي التحليلي لأبنية العربية فونيمات تأسيسية للبنية لا تندرج ضمن الفونيمات التي اشتهرت زيادتها.

تتجلى الصورة بشكل أوضح من خلال عرض علماء العربية لنماذج استعمالية جاءت على هذه الأبنية؛ فمن نماذج صيغة (فَوْعَل): "(زَقَلَ) الزَّاءُ وَالْقَافُ وَاللَّامُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. عَلَى أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: زَوْقَلَ فُلَانٌ عِمَامَتَهُ، إِذَا أَزْخَى طَرَفَيْهَا مِنْ نَاحِيَتَيْ رَأْسِهِ" (ابن فارس، 1979: 16/3)؛ حيث نرى في تعامل ابن فارس مع هذا النموذج الاستعمالي استجابة كاملة للمنطلق الشكلي في التعامل مع هذه الأبنية، وإقرارًا بصيغة استعمالية مزيدة لأصل لم يأت منه نموذج بتركيب

فونيمي يخلو من فونيم الواو بمعناه، دون اعتداد به كأصل، بل إن افتراض الأصل الذي لم يستعمل أوجه من الاعتداد به كأصل من وجهة نظره.

ومما يكشف مسألة الشكلية تعاملهم مع نموذج استعمالي جاء على صيغة (فَعْوَلَ)؛ حيث "يُقَال: دهوَر الرجل اللُّقْمَة يدهورها: إذا كبرها، وَالْوَاو فِيهِ مزيدة بِنَاء على الْقَاعِدَة الْمَذْكُورَة" (العلائي، 1990: 50)، ونص القاعدة هو: "إِذا كَانَ مَعَ الْوَاو حرفان فَقَط قضي عَلَيْهَا بِالْأَصَالَةِ إِذْ لَا بُد فِي الْكَلِمَة من ثَلَاثَة أحرف وَتَقَع حِينَئِذٍ فَاء وعينا ولاما؛ نَحْو: (وعد) وَ(مَوْت) و(دلو)، وَإِن كَانَ مَعهَا أَزْيد من حرفين فإمَّا أَن يكون مَعهَا ثَلَاثَة أحرف مَقْطُوع بأصالتها، أَو حرفان مَقْطُوع بأصالتهما، وَمَا عداهما مَقْطُوع بِزِيَادَتِهِ، أَو يكون مَا عداهما مُحْتملا للأصالة وَالزِّيَادَة؛ فَإِن كَانَ مَعهَا ثَلَاثَة أحرف فَصَاعِدا مَقْطُوع بأصالتها قضيت على الْوَاو بِأَنَّهَا مزيدة؛ لِأَنَّهَا لَا تكون أصلا فِي بَنَات الْخَمْسَة، وَلَا بَنَات الْأَرْبَعَة إِلَّا فِي المضاعف" (العلائي، 1990: 43).

وينسحب هذا الحكم على البناء الصرفي (فَعْلَى) من أبنية الفعل الملحقة بالرباعي الصحيح؛ بل إن مؤتى الإشكال الشكلي فيه أبرز من مؤتيات الإشكال الشكلي في الأبنية السابقة، فمن حيث التأسيس نص العلماء على أن "الألف تزاد ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة" (ابن جني، 1993: 687/2)، وهذه الصيغة التي اشتمل بناؤها على فونيم الألف بعد لام الصيغة يطرح تساؤلا كبيرًا حول أصله، فمن العلماء من نص على أن الألف في "(سَلْقَى) و(جَعْبَى) و(خَنْظَى) و(خَنْذَى) فإنها منقلبة عن ياء لقولك (سَلْقَيْت) و(جَعْبَيْت) و(خَنْظَيْت) و(خَنْذَيْت)" (ابن جني، 1993: 687/2)، إضافة إلى أنَّ هذه الصيغة وسمت بالقلة الاستعمالية؛ حيث نص السيوطي على ذلك بقوله: "وبعد اللام على فعلى: قلسى وهو قليل" (السيوطي، د.ت: 41/2).

ومؤتى الإشكالية الشكلية لبنية هذه الصيغة تراكبي؛ كون أحد مكوناتها الفونيمية مما تشتهر زيادته في أبنية العربية، وهو فونيم الألف الواقع رابعًا، لكنَّ إشكاليته تتعمق باتفاق علماء العربية على أنَّ هذا الفونيم ناتج عن استبداله بآخر، فليس صورة حقيقية في بنية هذه الصيغة، الأمر الذي فتح مجالًا لمحاولات تحليلية لبعض النماذج الاستعمالية التي جاءت على هذه الصيغة، أو اقتربت منها استجابة لإشكاليتها البنائية، وكذلك قولهم: طَشْيأ رأيُه، ورَهْيأ إذا خَلَّط، لا حُجَّة فيه على إثبات (فَعْيَلَ)؛ بل يَحْتَمِلُ أمرين: أحدهما أن تكون الياء أصلًا في بنات الأربعة، كما كانت في يَستَعُور لئلّا يؤدّي إلى إثبات بناء لم يستقرَّ في كلامهم، وهو (فَعْيَلَ). والآخر أن يكون أصله: رَهْيا وطَشْيا، على وزن (فَعْلَى) ك(قَلسَى)، ثمّ أُبدِلتِ الهمزة من الألف" (ابن عصفور، 1987: 172/1)؛ فتكون الخيارات التصنيفية لنماذج هذه الصيغة الاستعمالية متعددة تحتمل التوجيهات التحليلية التي قدمها علماء العربية.

2- وظيفية أبنية الملحق بالفعل الرباعي المجرد:

تخلص علماء العربية، في أثناء تعاملهم مع القيم الدلالية التي تنهض بها أبنية الملحق بالفعل الرباعي المجرد، والحاجة الاستعمالية إليها، من مجموعة من موجهات وظيفية الزيادة الفونيمية إلى أبنية الصيغ المجردة في العربية، تلك التي تنطلق من نظرية واسعة تقول: إذا "كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به" (ابن جني، 1952: 268/3)، "ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى فلن تختلف الصيغة؛ إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لابد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر؛ إلا إذا كان ذلك لغة" (السامرائي، 2007: 6). وحضر هذا التصور إجرائيًّا في تعامل علماء العربية مع الأبنية الصرفية، وتجاوزوا ذلك إلى حصر معان خاصة تتعلق بكل نمط من أنماط الزيادة البنائية الفونيمية إلى الصيغ البنائية المجردة في ثنايا مؤلفاتهم، وقد جمعها المحدثون لغايات تعليمية تحت باب معاني صيغ الزوائد (الحملاوي، 1999: 23). وقد أفاد منطلق كون الزيادة التي حكم بها للبناء الملحق بالرباعي فونيمية علماء العربية في مسألة المعاملة الشكلية، ذلك أنَّ النظر إليها كزيادة مورفيمية ربما سيحملهم إلى مراجعة القيم الدلالية المتحققة لهذا الإلحاق، ذلك أن الفونيم إذا كان مفضيًا إلى تغيير معنى الصيغة أو البناء فهو مورفيم.

وتمّ التخلص من ذلك عبر مسالك عدة، شكلّت قواعد كليّة يؤدي حمل الأبنية الفعلية الملحقة بالفعل الرباعي المجرد على الأول منها إلى استيعاب الأنماط الفعلية المقصودة كلها، ويقدم الثاني حلًا توجيهيًّا وظيفيًّا دلاليًّا عموميًّا يؤوّل المقصود به على الغايات الاستعمالية الوظيفية كلها، ويخرج الثالث المحاولة التأويلية لوظيفية البناء بعد هذه الإضافة الفونيمية من مأزق الاعتراض أو يسهم في تعليمية وظائف الصيغ.

أمّا الأول الذي يستوعب الأنماط الفعلية الملحقة كلها فهو وصف الملحق أو الإلحاق، ذلك الوصف الذي كفاهم مؤونة الخوض في القيم الدلالية والوظيفية لهذه الأبنية بعد الإضافة الفونيمية، فنرى جلّ علماء العربية الذين نظّروا لمسألة وظيفية الزيادة في الأبنية استثنوا هذا النمط من الأبنية، وقد أشار ابن جني إلى ذلك عند حديثه عن زيادة الحروف بقوله: "فكل واحد من الحرفين إذًا إنما هو للمعنى، و(كونه) للمعنى أشد شيء إبعادًا لها عن الإلحاق؛ لتضادّ القضيتين عليه، من حيث كان الإلحاق طريقًا صناعيًّا لفظيًّا، والمعنى طريقًا مفيدًا معنويًّا. وهاتان طريقتان متعاديتان" (ابن جني، 1952: 483/2)، ولم يتجاوزه ابن يعيش في قوله عن الموازن للرباعي على طريق الإلحاق: "وذلك أن يكون الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعي لا لإفادةِ معنى توسُّعًا في اللغة" (ابن يعيش، 2002، 431/4).

مثلت هذه النظرة التجريدية لوظيفية الإضافة الفونيمية في أبنية الفعل الملحقة بالرباعي أداة عمومية تستوعب الأنماط الفعلية المقصودة كلها، وتدعم مسألة شكلية الإضافة، وكان من نتائجها ما نراه عند تعرض أصحاب المعاجم لأنماط جاءت بهذه الصورة البنائية، حيث يشيرون إلى معنى النمط مدرجًا ضمن مادة البناء الثلاثي، دون إشارة إلى البناء الذي عدل إليه عن هذا البناء، ذلك أن إثارة هذه المسألة تتطلب من مقدم المادة اللغوية إشارة إلى الإضافة الدلالية التي تحققت عبر هذه الإضافة الفونيمية، ووضع مدخل معجمي مستقل خاص بها، فالتعامل مع هذه الأنماط تم على افتراض أنها ثلاثية البناء الفونيمي، والفونيم الذي أضيف إلى بنيتها لا قيمة تقدم لوظيفية الصيغة عبره، بل أقرب ما يكون إلى زينة شكلية؛ جاء في لسان العرب في

مادة (دهر): "الدَّهْوَرَة جَمْعكَ الشَّيْءَ وقَذْفكَ إياه فِي مَهْوَاةٍ؛ ودَهْوَرَ اللُّقَمَ مِنْهُ، وَقِيلَ: دَهْوَرَ اللُّقَمَ كبَّرها. الأَزهري: دَهْوَرَ الرجلُ لُقَمَهُ إِذا أَدارها ثُمَّ الْتَهَمَها... ودَهْوَرَ كلامَه: قَحَّمَ بعضَه فِي إِثر بَعْضٍ. ودَهْوَرَ الْحَائِطَ: دَفَعَهُ فَسَقَطَ. وتَدَهْوَرَ الليلُ: أَدبر" (ابن منظور، 1300هـ: 294/4). ثم إنَّ هذه النظرة الشكلية تخالف أصول البناء اللغوي كلها، فما المشكلة في أن يكون البناء الفعلي ثلاثيًّا لنضيف إليه فونيمًا رابعًا ليشبه بناء لغويًا آخر في الشكل.

والمسلك الثاني الذي يقدم حلًا توجيهيًّا وظيفيًّا دلاليًّا عموميًّا يؤوِّل المقصود به على الغايات الاستعمالية الوظيفية للصيغ الفعلية الملحقة بأبنية الرباعي المجرد كلها هو فكرة التوسع، ونص ابن جني على ذلك صراحة بوصفه للإلحاق؛ حيث يقع "بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة" (ابن جني، 1954: 34/1)، وصرح بذلك ابن يعيش حيث يقول: "الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعي لا لإفادةِ معنى توسُّعًا في اللغة" (ابن يعيش، 2002، 431/4).

إن مصطلح التوسع من الناحية الإجرائية مصطلحٌ واسع، قد يُحمل على مدلولات عدة تحتملها وظيفية الأبنية المتشكلة عبر الإضافة الفونيمية الإلحاقية، فإذا كان المقصود به وضع اللفظ على سبيل الاصطلاح لمدلول جديد؛ فإن ذلك يتحقق في مجموعة من الأنماط الاستعمالية التي جاءت على هذه الأبنية، وخير ما يمثل ذلك: "(زَقَلَ) الزَّاءُ وَالْقَافُ وَاللَّامُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. عَلَى أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: زَوْقَلَ فُلَانٌ عِمَامَتَهُ، إِذَا أَرْخَى طَرَفَيْهَا مِنْ نَاحِيَتَيْ رَأْسِهِ" (ابن فارس، 1979: 16/3)، فبعد أن نص ابن فارس على أن الأصل الثلاثي لم يستعمل مجرّدًا، أشار إلى استعماله بعد الإضافة الفونيمية الإلحاقية بمعنى تواضعي اصطلاحي، وتابعه في ذلك صاحب اللسان دون أي اعتراض بقوله: "زقل: زَوْقَل فُلَانٌ عِمامَته: أَرْخى طَرَفيها مِنْ نَاحِيَةِ رأْسه" (ابن منظور، 1300هـ: 305/11). ومن ذلك "القَعْوَلَة فِي الْمَشْيِ: إِقبال القدَم كُلِّهَا عَلَى الأُخرى، وَقِيلَ: هُوَ تَبَاعُدُ مَا بَيْنَ الْكَعْبَيْنِ وإِقبال كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ القدَمين بِجَمَاعَتِهَا عَلَى الأُخرى، وَقِيلَ: هِيَ مشيٌ ضَعِيفٌ، وَقَدْ قَعْوَلَ فِي مَشْيِهِ قَعْوَلَة، وَقِيلَ: القَعْوَلَة أَن يَمْشِيَ كأَنه يَغْرِف التُّرَابَ بِقَدَمَيْهِ، يُقَالُ: قَعْوَلَ إِذا مَشَى مِشْية قَبِيحَةً كأَنه يَغْرف التُّرَابَ بِقَدَمَيْهِ. وقَعْوَلَ إِذا مَشَى مِشْية مَنْ يَحْثِي الترابَ بإِحدى قَدَمَيْهِ عَلَى الأُخرى لقَبَلٍ فِيهِمَا" (ابن منظور، 1300هـ: 560/11)، "وقد أميت فعله الثّلاثيّ المجرد (قعل) كما قال ابن دريد" (الصاعدي، 1414هـ: 419).

ويحتمل مصطلح التوسع مسألة الاشتقاق في العربية، فالاشتقاق عملية إجرائية لغوية تهدف إلى التوسع التعبيري عبر أدوات تصريفية محددة، وهو يحتم وجود أصل مستعمل بمعنى محدد، ولفظ مشتق منه يحتمل معنى الأصل إضافة إلى المعنى الإضافي المتحقق بالاشتقاق، ويستوعب ذلك أنواع الاشتقاق كلها، وبهذا المفهوم قد تدرج بعض الأنماط الاستعمالية التي جاءت بإضافة فونيمية إلحاقية ضمنه، ومن ذلك: "سطر: بالفتح والتحريك: الصف من الشجر والنخل وغيرها... المعنى المحوري اصطفاف أفراد أو أشياء طوليًّا بانضباط كالصف من الشجر وغيره... ومن الأصل: سيطر: تَسَلّط [من الامتداد بانضباط فكأن المسيطر امتد حتى طالهم وأمسكهم وضبطهم بقوته]" (محمد حسن جبل، 2010: 1008/2)؛ حيث لم يبتعد معنى النمط الاستعمالي بهذه الإضافة الفونيمية الإلحاقية عن معنى البناء المجرد دونها، ويختلف الأمر التوسعي هنا عن الاشتقاق الصرفي في كون أدوات الاشتقاق الصرفي قياسية محددة الدلالات، ولا تُضبط الضبط الاشتقاقي الصرفي كبقية المشتقات في الصرف العربي، بل ربما كانت مرادفة لصيغة صرفية أخرى اشتقت من البناء الأصلي نفسه، فإذا كانت وظيفية الإلحاق في النمط السابق تشير إلى قيام شخص بتحقيق مسألة الضبط والترتيب، فلا فرق بينها وبين استعمال صيغة (سَطَر) أو صيغة (سطَّر) مثلًا. ومن ذلك ما جاء في نوادر أبي مسحل: "ويقال: هذا أمر مُلَحْوَج، وقد لَحْوَجَ فلانٌ أمرَه، وهو المُحْوَجُ من الأمر، وهذه خطة مُلَحْوَجَة، إذا كانت عَوْجَاء" (أبو مسحل الأعرابي، 1961: 454/2)؛ حيث جاء في مقاييس اللغة: "(لَحَجَ) اللَّامُ وَالْحَاءُ وَالْجِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَضَايُقٍ وَنُشُوبٍ. يُقَالُ لَحِجَ بِالْمَكَانِ، إِذَا نَشِبَ فِيهِ وَلَزِمَهُ. وَالْمَلَاحِجُ الْمَضَايِقُ. وَمِنْهُ لَحْوَجْتُ الْخَبَرَ عَلَيْهِ، إِذَا خَلَطْتَهُ وَلَحَّجْتَهُ مِثْلَ لَحْوَجَتِهِ، وَذَلِكَ أَنْ يُظْهِرَ لَهُ غَيْرَ مَا فِي نَفْسِهِ" (ابن فارس، 1979: 240/5).

إن في تحمل مصطلح التوسع لمسألة الاشتقاق إفضاء إلى إشكالية دلالية، تتعلق بالأنماط الفعلية التي جاءت على صيغ ألحقت بأبنية الفعل الرباعي المجرد، وقد توقف علماء العربية عن البحث فيها، واكتفوا بالإشارة إليها دون محاولة للكشف عن المسلك الاستعمالي لها، وتطرح تساؤلا ذا قيمة عالية يتعلق بمساحات اختيارية الأنماط الاستعمالية، وتتلخص الإشكالية بقول الأستراباذي: "ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ... وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع، ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم، كيف وإن معنى حوقل مخالف لمعنى حقل، وشملل مخالف لشمل وكذا كوثر ليس بمعنى كثر؛ بل يكفى أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل" (الأستراباذي، 1982: 52/2-53).

يلاحظ في تلخيص الأستراباذي للمسائل المتعلقة بدلالة الأنماط الفعلية المتشكلة بإضافة فونيمية إلحاقية الإقرار باحتمال هذه الإضافة الفونيمية لإضافة دلالية، لكن هذا الإقرار متردد بين مسألة تحمل الصيغة لإضافة دلالية، ومسألة اطّراد هذه الدلالة بسبب هذه الإضافة؛ شأن معاني الصيغ المتحققة بالزيادة، فقد نص على عدم القدرة على إنكار الإضافة الدلالية بسبب من الإضافة الفونيمية، وأكد على مسألة عدم القدرة على إدراج المعاني المستفادة من هذه الإضافة الفونيمية في أبواب مطّردة كأي زيادة أخرى، وألمح إلى مسألة الحاجة الاستعمالية لمثل هذه الأنماط اللغوية، ويتضح مبعث هذا الاضطراب إذا نظرنا في "خَنْدَفَ الرجل، إذا مشى مُفاجًا يقلب قدمَيه كأنَّه يغترف بهما" (الجوهري، 1987: 1347/4). وجدنا بناء الفعل (خَنْدَفَ) اشتمل على إضافة إلحاقية لفونيم (النون)، ودلالة البناء اللغوي للنمط دون هذه الإضافة هي: "الْخَاءُ وَالدَّالُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الْخَدْفُ

السُّرْعَةُ فِي الْمَشْيِ" (ابن فارس، 1979: 2/ 162)، فتكون الصيغة المشتملة على هذه اللاحقة الفونيمية (خَنْدَفَ) اكتسبت بها معنى الصيرورة كما يرى القرني إذ أفادت "الدلالة على أن الفاعل قد صار صاحب شيء من لفظ الفعل" (مهدي القرني، 1996: 100).

وهذه الإضافة الدلالية التي تحققت عبر إلحاقية فونيمية لا تطّرد في أنماط صيغة (فَنْعَل) التي جاء (خَنْدَفَ) عليها، فإذا نظرنا في "(خَنْطَل) والخنطَلَةُ مَشيٌ فيه تبختُر" (الصقلي، 1360: 330/1) وجدنا أن هذا النمط الاستعمالي تشكل بإضافة لاحقة فونيمية هي فونيم النون، وجاء النص على أن معناها هو التبختر في المشي، وإذا بحثنا في معنى البناء الثلاثي للنمط دون إضافتها وجدنا أنّ "الخَطَل: التَّلَوّي وَالتَّبَخْتُرُ، وَقَدْ خَطِلَ فِي مِشْيته" (ابن منظور، 1300: 210/11)، فلم تضف اللاحقة الفونيمية أي ملمح الدلالي إلى البناء المجرد منها، فتدرج العلاقة بينهما ضمن مبدأ الموافقة الدلالية التي بحث بعض نماذجها علماء العربية، وبتخصيص أكثر مجيء المزيد بمعنى المجرد.

مقترحات المعالجة:

تنطلق مقترحات المعالجة التي تهدف إلى تقديم نموذج للتعامل مع هذه الأنماط الفعلية المشتملة على لاحقة فونيمية مشكِلة من القيمة الوظيفية لهذه الإضافة الفونيمية، ذلك أن القيمة الوظيفية لهذا الفونيم تقدم أدوات تصنيفية صالحة للتعامل مع هذه الأنماط الفعلية، وتكشف عن إمكانية تقسيمها بصورة علمية دقيقة تبيّن ماهيتها البنائية والقيمة الدلالية المتحققة عبر هذه الإضافة الفونيمية، وتتجاوز فيها مسألة الشكلية التي وقف تناول علماء العربية لهذه الأنماط من الصيغ الفعلية عليها، وتصدر عن قواعد وظيفية الفونيم التي تنص على أن "إضافة الفونيم إلى الكلمة، واستخراجه منها، كاستبداله فيها، يميز الكلمة عن الأخرى" (تمام حسان، 1990: 127). و "كل فونيم في أي كلمة يمكن أن يؤدي وظيفيتين، إحداهما إيجابية والأخرى سلبية. أما الأولى فحيث يساعد في تحديد معنى الكلمة التي تحتوي عليه. وأما الثانية فحيث يحتفظ بالفرق بين هذه الكلمة والكلمات الأخرى" (أحمد مختار عمر، 1997: 180)، وبتبني هذا التصور نجد أن الأبنية الفعلية الملحقة بالفعل الرباعي المجرد تندرج في ثلاثة أقسام؛ يمثل كل واحد منهما مقترحا للمعالجة بحسب وظيفية هذه الإضافة الإلحاقية، وتتحدد عبره آليات التناول والتحليل، ويتكشف من خلالها منحى اختيارية الصيغ وهذه الأقسام هي:

1- تميزية الفونيم الإلحاقي:

قد يشكل الفونيم المضاف إلى أبنية الفعل الملحقة بالرباعي المجرد عنصرًا تمييزيًّا للنمط الذي أضيف إلى بنائه، ويؤدي بذلك دورًا وظيفيًّا لا يقل دلاليًّا عن أي فونيم آخر من مكونات النمط اللغوي، وبالنظر فيها يتكشف لنا أن الأداة التمييزية لهذه اللاحقة الفونيمية تقوم بأدوار عدة؛ يتمثل الأول في بناء النمط الفعلي مشتملا على هذه اللاحقة كفونيم أساسي يشبه الرباعي المجرد من حيث الوضع، ويتمثل الثاني في بناء النمط الفعلي مشتملا على هذه اللاحقة كفونيم أضيف إلى بناء ثلاثي سابق عليه، وتحققت للنمط اللغوي إضافة دلالية بسبب هذه الإضافة.

شكلت الإضافة الفونيمية الإلحاقية لبعض الأنماط اللغوية قيمة تمييزية على سبيل الوضع، والوضع "معناه خلق كلمة من الهواء والتكلم بها، ويتم ذلك عادة على يد بعض الأشخاص المشهورين الذين يصادف ابتكارهم قبولًا" (ماريو باي، 1998: 156/155)، وشأنه في ذلك شأن الصيغ الفعلية الرباعية المجردة، ويتحقق ذلك إذا لم يكن للبناء الفعلي الملحق بالرباعي بناء ثلاثي بالدلالة التأسيسية نفسها للصيغتين، ومن ذلك "زَهْوَط: وزَهْوَط زهوطة عظَّم اللُقم" (ابن القطاع، 1360هـ: 111/2)، وجاء في تاج العروس: "الزَّهْوَطَةُ، أَهْمَلَهُ الجَوْهَرِيّ، ونَقَل صَاحِب اللِّسان عَن كُراع قالَ: هُوَ عِظَمُ اللَّقْمِ... وقالَ الأَزْهَرِيّ (ز هـ ط) مُهْمَلَةٌ إِلاّ زِهْيَوْط" (الزبيدي،1965-2001: 325/19)، فتكون القيمة الوظيفية للفونيم المدعى إلحاقه تمييزية، اكتسب النمط المستعمل عبرها قيمة دلالية لم تكن موجودة قبل إضافتها؛ بل إنَّ ثمة إشارة إلى كون البنية الفونيمية الثلاثية دونها غير مستعملة، ويكون النمط بذلك مكونا من بنية فونيمية مجردة لا مبرر لادعاء الزيادة فيها، ولا فرق بينه وبين الفعل الرباعي المجرد الذي تخلو بنيته الفونيمية من أي إضافة فونيمية زائدة.

ومثله: "قعْوَلَ: القَعْوَلَة مشي الشيخ ليصفي التراب بصدور قدميه" (ابن القطاع،1360هـ: 67/3)، وجاء في التهذيب: "(قَعَلَ) الْقَافُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ غَيْرُ مُتَجَانِسَةٍ وَلَا قِيَاسَ لَهَا. فَالْأُولَى الْقُعَالُ: مَا تَنَاثَرَ مِنْ نَوْرِ الْعِنَبِ. وَالثَّانِيَةُ: الْقَوَاعِلُ: رُؤُوسُ الْجِبَالِ، وَاحِدَتُهَا قَاعِلَةٌ. وَالثَّالِثَةُ الْقَعْوَلَ: مِشْيَةٌ يَسْفِي مَاشِيهَا التُّرَابَ بِصُدُورِ قَدَمَيْهِ" (الأزهري، 2001: 167/1)، إنَّ الفونيم المضاف إلى (قعول) (الواو)، والذي صنف على سبيل الإلحاق لا مبرر لعدم الاعتداد بتميزيته للنمط، ونرى أن القيمة التميزية التي منحها للنمط لم تكن موجودة من قبل إضافته إلى بنيته الفونيمية، وهو كسابقه في مسألة وجوب الاعتداد بتجرد بنيته الفونيمية من الفونيمات المضافة.

لا فرق إذن بين هذا الصنف من الأبنية الفعلية الملحقة ببناء الفعل الرباعي المجرد والبناء الفعلي الرباعي المجرد نفسه، و"المجرد ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة" (الحملاوي، 1999: 16)، ويقول ابن مالك: "وما لم تبن زيادته بدليل فهو أصل" (ناظر الجيش، 1428هـ: 903/10). فهذه الإضافة الفونيمية لا تقل تمييزية عن الفونيمات المكونة للفعل الرباعي المجرد، وهي تظهر في كل ما يشتق من هذا النمط الملحق فإذا نظرنا في (صَنبعَ) الذي أورده ابن القطاع بمعنى "تقبض البخيل عند المسألة" (ابن القطاع،1360هـ: 261/2)، وجدنا أن اللاحقة لم تسقط مما اشتق منه؛ "صنبع: والصَّنْبَعَةُ: انقباض البخيل عند المسألة. يقال: رأيتُه يُصَنْبِعُ لؤماً" (الفراهيدي، د.ت: 337/2)، وهذا النمط مما تعارف علماء العربية عليه بما "أغنى عن أصله لعدم وروده، كأفلح: أي فاز" (الحملاوي، 1999: 23).

الأصح أن تعامل أمثال هذا النمط معاملة الفعل الرباعي المجرد من حيث الوزن ومن حيث بقية الأحكام؛ لأنه في الحقيقة رباعي مجرد بكل مكوناته

الفونيمية والدلالية، فهو مكون من أربعة فونيمات تأسيسية للبناء، لم يأت بناء ثلاثي بالمعنى التأسيسي نفسه لها، كما أن الاستغناء عن هذا الفونيم يؤدي إلى ضياع القيمة التعبيرية التي يؤديها لانتفاء المادة اللغوية المجردة دونه، وربما كان الأدق أن يوزن بطريقة الفعل الرباعي المجرد (فَعْلَلَ)، وثمة ما يشير إلى إدراك علماء العربية لهذه المسألة فالشاطبي يقول: "أما حرف الإلحاق فظاهر أنه في مقابلة الأصلي" (مهدي القرني، 1996: 55).

2- بينية تمييزية الفونيم الإلحاقي:

يقصد ببينية تمييزية الفونيم الإلحاقي أن تكون مهمته الإضافة الدلالية إلى البناء المجرد الذي يُعتقد أنه اشتق منه؛ فيكون لهذه الأنماط الفعلية المشتملة على فونيم إلحاقي بناء مجرد لا يشتمل عليها، يعبر عن المعنى التأسيسي الذي تحمله الأنماط الفعلية الملحقة بأبنية الفعل الرباعي المجرد، وتكون وظيفية الإلحاق الفونيمي فيها وظيفية الإضافة الفونيمية الأخرى لأبنية المجرد، وهي ما اصطلح علماء العربية عليه بالزيادة، والمزيد: "ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة ويعرف الحرف الزائد، بالاستغناء عنه، في بعض التصريفات، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيدا" (عباس حسن، 1398هـ: 748/4). واستطاع علماء العربية تصنيف الإضافات الفونيمية لأبنية الفعل المجرد ضمن إفادات دلالية محددة سموها. "معاني صيغ الزوائد" (الحملاوي، 1999: 23). فشرط التصنيف ضمن هذا القسم أن يوجد بناء ثلاثي يحمل المعنى التأسيسي للنمط الفعلي المشتمل على فونيم إلحاقي، وأن تقدم إضافة اللاحقة الفونيمية دلالة إضافية شأن العلاقة بين المجرد والمزيد.

تتضح صورة الفونيمات الإلحاقية بينية التميز إذا نظرنا في: "عَلَنَ الأَمْرُ يَعْلُنُ ويَعْلِنُ عَلانِيَةً. وعَلِنَ عَلَناً: لُغَةٌ فيه. ورَجُلٌ عَلانِيَةٌ... لِظَاهِرِ الأَمْرِ... وعُلْوَانُ كُلِّ شَيْءٍ: ما ظَهَرَ منه. وقد عَلْوَنْتُ الكِتابَ عَلْوَنَةً وعِلْوَاناً" (الصاحب بن عباد، 1994: 50/2)؛ حيث يشير البناء الفونيمي للنمط الفعلي (عَلْوَنَ) على أنه مأخوذ من ثلاثي مجرد (علن) بعد إضافة فونيم (الواو) إليه على سبيل الإلحاق، وتتكشف مسألة الإضافة الدلالية لهذه الإضافة فيما جاء في اللسان: "وَيُقَالُ: يَا رَجُلُ اسْتَعْلِنْ أَي أَظْهِرْ. واعْتَلَنَ الأَمْرُ إِذا اشْتُهِرَ. والعَلانية... ظُهُورُ الأَمر... وَرَجُلٌ عَلانِيٌّ وَقَوْمٌ عَلانِيُّونَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الأَمر الَّذِي أَمره عَلانيَة. وعُلْوَانُ الْكِتَابِ: يَجُوزُ أَن يَكُونَ فِعْلُه فَعْوَلْتُ مِنَ العَلانِيَة. يُقَالُ: عَلْوَنْتُ الْكِتَابَ إِذا عَنْوَنْته. وعُلْوَانُ الكتاب: عُنْوانُه" (ابن منظور، 1300: 289/13)، وحاول بعض المعاصرين تصنيف هذه الإضافة ضمن إفادة دلالية تفيدها بعض أشكال الإضافات الفونيمية الإلحاقية سمّاها (الجعل) ويقصد بها أن الكتاب جُعل له عنوان (مهدي القرني، 1996: 99)، وتحقق هذا المعنى له عبر اجتماع عنصرين، الأول هو البناء المجرد الثلاثي (علن) الذي يفيد الإظهار، والثاني اللاحقة الفونيمية التي أفادت مسألة الجعل.

ومن أمثلة ذلك "الحَصَلُ: سَفُّ الفرسِ التُّرابَ مع البَقْل فيجتمِعُ مِنْهُ ترابٌ في بَطْنه فيقتله، قَالَ: فَإِن قَتَله الحصَلُ قيل: إِنَّه لَحَصِلٌ. وَقَالَ ابْن الْأَعرَابِي: الحَصلُ فِي أَوْلَاد الْإِبِل: أَن تَأْكُل التُّرَاب، وَلَا تُخرِجَ الجِرَّة وَرُبمَا قتَلها ذَلِك... قَالَ اللَّيْث: الصّحَل. صَوتٌ فِيهِ بُحَّة، يُقَال: صَحِلَ صوتُه صَحَلاً فَهُوَ صَحِلُ الصَّوْت" (الأزهري، 2001: 142/4)، فهذا المعنى التأسيسي للمادة اللغوية يؤكد مسألة كون الإضافة الفونيمية الإلحاقية لفونيم (الواو) في الفعل (حَوْصَلَ) "وقد حوصل، أي ملأ حوصلته" (الجوهري، 1987: 1670/4) مأخوذة منه خاصة أنّ "حَوْصَلة الإنسان وكلّ شَيْءٍ: مُجْتَمَع الثُّفْل أَسفلَ مِنَ السُّرَّة" (ابن منظور، 1300: 154/11)، والمعنى الإضافي الذي تحقق لهذا المعنى التأسيسي بعد إضافة فونيم الإلحاق (الواو) هي الصيرورة كما يرى القرني في هذا النمط الفعلي وغيره، ويقصد بها "الدلالة على أن الفاعل قد صار صاحب شيء من لفظ الفعل" (مهدي القرني، 1996: 100).

تختلف الإضافة الدلالية لهذه الأنماط الاستعمالية عبر الإضافة الفونيمية الإلحاقية عن الإضافات الدلالية عبر الإضافات الإلحاقية للأنماط الفعلية الاستعمالية الأخرى التي صنفت على أنها صيغ مزيدة للمجرد، ذلك أنّ علماء العربية استطاعوا تحديد مجموعة من المعاني الإضافية التي تتحقق عبر كل شكل من أشكال الإضافة الفونيمية لها، وذلك كالمطاوعة التي تتحقق للفعل بعد إضافة فونيمين هما (ألف الوصل) و(النون) "اعلم أن مثال انفعل لا يكون متعديا البتة، وإنما جاء في كلام العرب للمطاوعة. ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما فتبلغه إما بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل" (ابن جني، 1954: 71). ولم يتحقق هذا الاطراد الدلالي للأنماط الفعلية التي أضيف إلى بنيتها المجردة فونيمات إلحاقية.

لعل هذا ما حمل علماء العربية على التوقف عن مناقشة الإضافات الدلالية للإلحاق الفونيمي في هذه الأنماط، و"لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل" (الأستراباذي، 1982: 52/2-53)، فثمة إقرارٌ بإضافة دلالية تتحقق عبر هذه الإضافة الفونيمية الإلحاقية، لكن هذه الإضافة غير مطردة شأن بقية الإضافات الفونيمية إلى أبنية المجرد، ويتحقق ذلك في عدم اطراد إضافة فونيمية إلحاقية محددة لمعنى خاص، فإذا نظرنا في الدلالة الإضافية التي حاول مهدي القرني تحديدها لهذه الأنماط الفعلية وجدنا أن معنى (الجعل) أدرج ضمنه (خَيْعَلَ) و(عَلْوَنَ) و (عَرْقَ) (مهدي القرني، 1996: 99)، وتختلف هذه الأنماط في الفونيم الإلحاقي حيث كان (الياء) في الأول، و(الواو) في الثاني، و(الألف) في الثالث، كما يختلف في موقع الإلحاق حيث كان بعد (فاء) الصيغة في الأول، وبعد (عين) الصيغة في الثاني، وبعد (لام) الصيغة في الثالث.

لا فرق بين هذا القسم من أنماط الفعل الملحقة بالرباعي الصحيح والفعل المزيد كما تبيّن لنا، والتعامل معه يجب أن يكون بالطريقة نفسها التي يُعامل الفعل المزيد بها، من حيث الوزن ومن حيث تلمس الدلالة الإضافية التي تحققت له عبر هذه الإضافة الفونيمية، فمن حيث الوزن تقابل حروف الأصل بمادة الميزان الصرفي (فَعَلَ)، ويدرج حرف الإلحاق بصورته وفي موضعه، فيكون وزن (خَيْعَلَ) هو (فَيْعَلَ)، و(عَلْوَنَ) (فَعْوَلَ) و(عَرْقَ) (فَعْلَى)،

ومن حيث الدلالة يبحث فيه عن المعنى الإضافي الذي تحقق له بسبب هذه الإضافة الإلحاقية، وهي بينية التمييز المقتصرة على إضافة معنى إلى البناء المجرد، وسبب إدراجه ضمن بينية التمييز هو عدم اطراد الدلالة.

3- عدم تمييزية الفونيم الإلحاقي:

يقصد بعدم تمييزية الفونيم الإلحاقي عدم قيامه بأي وظيفة دلالية سواء أكانت تمييزية أم بينية، وتكون حالة النمط الفعلي المشتمل على إضافة فونيمية إلحاقية من الناحية الدلالية مساوية للحالة الدلالية للبناء الفعلي دونها، فإذا نظرنا في"(خَنْطَل) والخنطَلَةُ مَشيٌ فيه تبختُر" (الصغلي، 1360هـ: 330/1)؛ وجدنا أنَّ هذا النمط الاستعمالي تشكل بإضافة لاحقة فونيمية هي فونيم النون، وجاء النص على أن معناها هو التبختر في المشي، وإذا بحثنا في معنى البناء الثلاثي للنمط دون إضافتها وجدنا أن "الخَطَل: التَّلَوِّي وَالتَّبَخْتُرُ، وَقَدْ خَطِلَ فِي مِشْيته" (ابن منظور، 1300هـ: 210/11)، فالمعنى المجرد للبناء اللغوي مساو تمامًا للنمطين الفعليين؛ النمط الفعلي المجرد من الإضافة الفونيمية، والنمط الفعلي المشتمل على لاحقة فونيمية.

هذا القسم من أقسام الأنماط الفعلية الملحقة ببناء الفعل الرباعي المجرد ينظر إليه من خلال تصورين: يصدر الأول منهما عن مسألة تساوي الدلالة بين الصيغة المجردة والصيغة المزيدة، وهو ما اصطلح القدماء عليه بمصطلح الموافقة أي مجيء النمط الفعلي المشتمل على فونيم زائد بمعنى يوافق معنى النمط الفعلي المجرد من فونيمات الزيادة "فأفعل للتعدية أخرجت زيدًا، وللكثرة: أضَبَّ المكان، وللصيرورة: أغد البعير.. أو موافقة ثلاثي أحْزَنْتُه وحَزَنْتُه" (الأندلسي، 1998: 173/1)، "وربما جاء المهموز كأصله، كسَرَى وأسْرَى" (الحملاوي، 1999: 23)، فالنمطان الفعليان المجرد من الزيادة والمشتمل على فونيم زائد استعملا بالمعنى نفسه. ويصدر الثاني منهما عن مسألة الاختيارية بين الصيغ الصرفية أو الصيغ البديلة، والصيغ البديلة "تعدد صور التركيب أو الكلمة في اللغة الواحدة نتيجة لتدخل قوانين التطور اللغوي والقوانين التحويلية التركيبية فيها تدخلا اختياريا يؤدي إلى نشوء صيغة استعمالية جديدة مع المحافظة على الصورة الأصلية" (عبابنة، 2021: 18)، فالبدائلية الصيغية مسلك لغوي مقر بوجوده في اللغات الإنسانية، ويكون استجابة لتدخل أحد قوانين التطور اللغوي.

ولا يمكننا التسليم للتصور الأول على إطلاقه، ذلك أن وجود نمطين استعماليين للصيغة نفسها في بيئة لغوية واحدة مستبعد مخالف لأصول الاستعمال اللغوي الاجتماعية، التي تهدف إلى توحيد المظهر الاستعمالي على المستويات كلها، ولولا ذلك لما أشير إلى التعدد اللغوي عند ذكر الصيغ اللغوية المتعددة الأشكال في مؤلفات علماء العربية اللغوية المعجمية، ليبقى الركون إلى التصور الثاني الذي يطرح مبررات أقرب إلى العلمية تفسر وجود النمطين الاستعماليين بالدرجة الدلالية نفسها.

ربما كانت قوانين الاشتقاق الشعبي والخفة والسهولة، والقياس والقياس الخاطئ اللغوية الأكثر فعالية في وجود هذا التعدد الصيغي والباعث على وجود هذه الصيغ البديلة، وهي ما يظن أنها سبب في تشكل البناء الرباعي عمومًا (صلاح والأقطش، 2022: 132-137)، ولكن يجب الالتفات إلى أن "التغيرات الصرفية إنما تصيب الكلمات لا العناصر الصرفية... ولا يرجع ذلك فحسب إلى أن العناصر الصرفية تكون في أغلب الأحيان جزءا لا يتجزأ من الكلمة، بل يرجع ذلك على وجه الخصوص إلى أن السبب في التغيرات الصرفية ليس في الكليات العقلية، بل في استعمال اللغة لهذه الكليات" (فندريس، 1950: 203)، فالمسألة متعلقة بخصوصية لكل نمط ولكل صيغة لا ينبغي النظر فيها إلى كليات تعمم على الصيغ كلها، الأمر الذي يدعم مسألة استقلالية النظر في كل صيغة وفي كل نمط استعمالي.

ومن أمثلة ما يمكن إدراجه ضمن الاشتقاق الشعبي ما جاء في لسان العرب: "جَهَرَ بالقول إذ رفع به صوته... وأَجْهَر بقراءته لغة. وأَجْهَرَ وجَهْوَرَ: علن به وأَظهره، ويُعَدَّيانِ بغير حرف فيقال: جَهَرَ الكلامَ وأَجْهَرَهُ أَعلنه وقال بعضهم: جَهَرَ أَعْلى الصوْتَ" (ابن منظور، 1300: 150/4) حيث ذكر ابن منظور لمعنى الرفع بالصوت ثلاث صيغ فعلية الأولى ثلاثية مجردة (جهر)، والثانية ثلاثية مزيدة بالألف (أجهر)، والثالثة ملحقة بأبنية الفعل الرباعي (جَهْور)، ونص الباحثون على أن مفهوم الاشتقاق الشعبي يتم عبر توقع علاقة بين كلمتين، أو هو "الخطة التي عن طريقها يخلق عقل الجماعة علاقة مزيفة وإن كانت مستحسنة" (ماريو باي، 1998: 159)، ويتضح ذلك بالنسبة للفعل (جهور) إذا علمنا أن "الجَهْوَرُ: الجَريء المُقْدِمُ الماضي وجَهَرْنا الأَرض إذا سلكناها من غير معرفة وجَهَرْنا بني فلان صَبَحْناهُم على غِرَّةٍ" (ابن منظور، 1300: 152/4)، فلما كان في الجهورة الصوتية شيء من المضي والإقدام استعملت كصيغة بديلة للصيغة الفعلية (جهر) لما لوحظ من علاقة بينهما.

وربما حمل عدم دراسة هذه الأنماط الفعلية من خلال هذه التصورات بعض الباحثين على أن يرى أن هناك أفعالًا "هي بمعنى الثلاثي لكن يلحظ فيها نوع توكيد ومبالغة.. جَهْوَرَ.. فالملاحظ أن الفعلين [جَهْوَر وجَهَرَ] بمعنى واحد صرفيًا ولغويًا، وإن وجدنا في الفعل المزيد مبالغة وتكلّفًا" (مهدي القرني، 1996: 102)، دون الوقوف على دافع علمي يؤكد ما يذهب إليه سوى ادعاء القدماء باحتمال هذه الأبنية لمعنى إضافي غير مطرد.

وليس أمر النظر في تعامل بعض الباحثين مع الفعل (طرمح) بأحسن حالا، حيث رأى فيه "أن (طَرْمَحَ) بمعنى الثلاثي مضعف العين.. فكما أن طرّح يدل على التكثير والمبالغة فإن طرمح مثله" (مهدي القرني، 1996: 102)، وقوفًا دون بحث على ما ورد في الصحاح مختصرًا: "طَرَّحَ بناءَهُ تطريحا، إذا طوَّله جدا. وكذلك طرمح بناءه، والميم زائدة" (الجوهري، 1987: 187/1)، وأرى أن هذه الاختيارية الصيغية ناتجة عن تدخل قانون المخالفة الصوتية والمخالفة "هي المسلك الصوتي اللازم لإعادة الخلافات بين الأصوات، من أجل إعادة حالة التوازن، وتقليل المد التأثيري للماثلة، وهذه الظاهرة بمثابة

القوة السالبة في الميدان اللغوي" (عبد الجليل، 1998: 148). فتدخل أحد القوانين الصوتية التي تحقق الخفة والسهولة مصدر مهم من مصادر التعددية الصيغية، وطرح الصيغة الملحقة بأبنية الفعل الرباعي كبديل اختياري.

نموذج المعالجة:

لا بد من وجود نموذج تُعَامَلُ الأبنية الفعلية الملحقة بالرباعي من خلاله، يمكّن الباحث من الوصول إلى حقيقة هذا البناء الملحق التصنيفية، ويسهل عملية التعامل معها، ويبعث على إعادة النظر في أمثلة الملحقات بالأبنية المختلفة ودراستها الدراسة العلمية الدقيقة، ويضيّق الواسع التعاملي الناتج عن نظرة القدماء لهذه الأنماط الاستعمالية الفعلية، ويشتمل هذا النموذج بداية على أدوات واصفة، تضع البناء الصرفي في تصنيفه الدقيق تبعًا لوظيفية الفونيم الإضافي الإلحاقي التمييزية، ثم بعد ذلك يقدم الرأي التصنيفي لهذا النمط على المستوى الدلالي، أو على مستوى القانون اللغوي الذي يندرج النمط الفعلي الإلحاقي ضمن البواعث على وجوده.

ويتميز هذا النموذج في كونه ينطلق من القيم التمييزية للفونيم الإلحاقي، ثم يقوم بعمليات التصنيف بناء على حالة النمط الاستعمالي، دون السعي إلى التوصل إلى قواعد كلية يحكم من خلالها على الأنماط كلها، بل يراعي خصوصية كل نمط، ويكون بناؤه:

الصيغة الاستعمالية	تمييزية الفونيم الإلحاقي		بنية تمييز الفونيم الإلحاقي		عدمية تمييز الفونيم الإلحاقي	
****	✓	X	✓	X	✓	X
	المعنى اللغوي المباشر للفعل		المعنى المستفاد بالزيادة		القانون اللغوي الناتجة عنه	

وللكشف عن فاعلية النموذج المقترح أقف على الأمثلة التطبيقية الآتية:

1- هَرْوَزَ: جاء في ديوان الأدب أن الفعل (هَرْوَزَ) استعمل بمعنى ماتَ" (الفارابي، 1974: 488/2)، ولم يُروَ عن أحد من علماء العربية استعمال النمط الفعلي الثلاثي (هرز) دون الفونيم الإلحاقي بالمعنى نفسه إلا عن ابن الأعرابي: "هرز: هَرْوَزَ الرجلُ والدابةُ هَرْوَزَةً: مَاتَا؛ قَالَ الأَزهري: هُوَ فَعْوَلَةٌ مِنَ الهَرْزِ. وَرَوِيَ عَنِ ابْنِ الأَعرابي: هَرِزَ الرجلُ وهُرِئَ إِذا مَاتَ" (ابن منظور، 1300: 423/5)، وبعرض الصيغة على النموذج المقترح يتكشف لنا:

أ- لم يذكر الخليل أن مادة (هـ ر ز) مستعملة؛ حيث قال: "باب الهاء والرّاي والراء معهما هـ ز ر، ز هـ ر، ر هـ ز مستعملات" (الفراهيدي، د.ت، 13/4). وجاء في المحيط أنه مهمل (ابن عباد، 1994: 423/3)، وجاء في تاج العروس أنه "قَالَ الأَزْهَرِيّ: هَرْوَز الرجلُ والدّابَّةُ هَرْوَزَةً: مَاتَا، وَهُوَ فَعْوَلَةٌ من الهَرْز. وَقَالَ الصَّاغانِيّ: فحقُّه أَن يُذكَر فِي هَذَا التَّرْكِيب. أَي خِلافاً للجوهريّ" (الزبيدي، 1965-2001: 380/15).

ب- يتكشف من خلال متابعة آراء العلماء حول النمط الفعلي (هَرِزَ) الأصل المفترض للصيغة الفعلية الملحقة (هَرْوَزَ) أن الأصح أنها لم تستعمل بالمعنى نفسه.

ت- تتشكل للفونيم الإلحاقي في هذه الصيغة الفعلية قيمة تمييزية، فالفونيم الإلحاقي أصيل في هذا البناء الفعلي، وحقه أن يعامل معاملة أصول الرباعي المجرد.

ولما لم تكن ثمة صيغة فعلية ثلاثية بالمعنى نفسه للصيغة المشتملة على فونيم إلحاقي، يكون للفونيم الإلحاقي قيمة تمييزية يؤدي حذفه من البنية الفعلية الملحقة بأنماط الفعل الرباعي إلى ضياع المعنى المقصود لعدم تحمل صيغة مجردة منه له، أو لعدم وجودها كما يرى عدد من العلماء، وبعرضها على النموذج المقترح:

الصيغة الاستعمالية	تمييزية الفونيم الإلحاقي	بنية تمييز الفونيم الإلحاقي	عدمية تمييز الفونيم الإلحاقي
هَرْوَزَ	✓	X	X
	المعنى: مات		

ومثله "والكَهْف، زَعَمُوا: السرعة فِي الْمَشْي والعَدْو، وَهُوَ فعل ممات مِنْهُ بِنَاء كَنْهَفَ عنّا، إِذا تنحّى" (ابن دريد، 1987: 3/ 970)، وجاء في تاج العروس أن النون زائدة فيه. (الزبيدي، 1956-2001: 24/ 340):

الصيغة الاستعمالية	تمييزية الفونيم الإلحاقي	بنية تمييز الفونيم الإلحاقي	عدمية تمييز الفونيم الإلحاقي
كَنْهَفَ	✓	X	X
	المعنى: تنحّى		

2- بَلْعَمَ: جاء في كتاب الأفعال "البلعمة: الابتلاع. بَلْعَمَ" (ابن القطاع، 1360: 111/1) و"يقال: بلعمت اللّقمة وزلقمتها، وكذلك كل شيء تأكله" (المعافري، 1975: 130/4)، وهي صيغة فعلية ملحقة بأبنية الفعل الرباعي عبر إضافة فونيم إلحاقي هو فونيم الميم (مهدي القرني، 1996: 119). وبعرض الصيغة على النموذج المقترح يتكشف لنا:

أ- استعمل الفعل الثلاثي (بَلَعَ) بالمعنى التجريدي المباشر للصيغة الفعلية المشتملة على فونيم إلحاقي "بَلَعَ الشيءَ بَلْعًا وابْتَلَعَه وتبلّعَه وسرَطَه سَرْطًا: جَرَعَه" (ابن منظور، 1300: 20/8)، فثمة صيغة فعلية مجردة من الفونيمات الإلحاقي تدل على المعنى التجريدي المباشر للصيغة الفعلية المشتملة على الفونيم الإلحاقي.

ب- جاء في مقاييس اللغة أنّه "غَيْرُ مُشْكِلٍ أَنَّ هَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ بَلَعَ، إِلَّا أَنَّهُ زِيدَ عَلَيْهِ مَا زِيدَ لِجِنْسٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي مَعْنَاه" (ابن فارس، 1979: 1/ 329)، فالإضافة الفونيمية حققت للصيغة الفعلية إضافة تمييزية بينية عبر إضافة دلالية للمبالغة والتكثير.

لما كان للصيغة الفعلية الملحقة بأبنية الفعل الرباعي المجرد نمط فعلي مجرد من فونيمات الزيادة، أو الإلحاق، ويحمل الدلالة التجريدية والمباشرة للصيغة الفعلية المشتملة على فونيم إلحاقي، ولوحظ لدى علماء العربية ما يشير إلى أن الإضافة الفونيمية الإلحاقية قدمت للصيغة الفعلية المشتملة على الفونيم الإلحاقي إضافة دلالية معينة، أمكن تصنيف هذه الصيغة الفعلية ضمن صيغ بينية التمييز، وهي التي تكتسب الصيغة المشتملة على فونيم إلحاقي فيها إضافة دلالية إلى معنى الصيغة الثلاثية، وبعرضها على النموذج المقترح:

الصيغة الاستعمالية	تمييزية الفونيم الإلحاقي	بينية تمييز الفونيم الإلحاقي	عدمية تمييز الفونيم الإلحاقي
بَلْعَمَ	X	✓ المعنى المستفاد: المبالغة	X

3- جَلْمَطَ: جاء في تهذيب اللغة أنّ "جَلمَطَ رَأسه وجَلَطَهُ، إذا حَلَقَه" (الأزهري، 2001: 170/11)، ونصّ الجوهري رواية عن الفراء على أن الميم زائدة. (الجوهري، 1987: 3/ 1118)، وثمة نص على أن (جَلَطَ الرأس): حلقه. (ابن القطاع، 1360: 161/1)

تضعنا هذه الصيغة الفعلية الملحقة بأبنية الفعل الرباعي عبر إضافة فونيم (الميم) الإلحاقي في حاجة مباشرة لأداة تحديدية، تكشف ماهية الصيغة الفعلية الملحقة بأبنية الفعل الرباعي، وبعرضها على النموذج المقترح يتكشف لنا:

أ- لا يملك الفونيم الإلحاقي قيمة تمييزية في مادة لغوية مستقلة رباعية، وذلك لوجود مادة فعلية ثلاثية بالمعنى نفسه هي (جَلَطَ).

ب- ادعاء البينية التمييزية كما يرى بعض الباحثين في "زيادة وتوكيد ومبالغة في المزيد، وفيه نوع من التشويه والتقبيح" (مهدي القرني، 1996: 102) لا يثبت، فلم يورد ما يدعمها.

ت- أفادت بعض المصادر أن "(جَلم) الصوفَ والشعَرَ جَلْماً أزاله بالجَلَمين والشيء قطعه. و(أجلمه) أيضاً قطعه بالجَلم" (ابن القطاع، 1360: 162/1). كما أفادت أنّ "الجَلْم: مَصْدَرُ جَلَمَ الجَزُور يَجْلِمُها جَلْماً واجْتَلَمها إذا أَخذ مَا عَلَى عِظَامِهَا مِنَ اللَّحْمِ" (ابن منظور، 1300: 102/12).

إن الاشتقاق الشعبي هو الباعث على وجود هذه الصيغة الاختيارية (جلمط) التي تكونت من مجموع الصيغتين الفعليتين (جلط) و(جلم) فدلالة الصيغة الأولى المباشرة هي قص الشعر، ودلالة الصيغة الثانية المباشرة جز صوف وشعر الشاة أو تقشير اللحم عن العظم، فاشتق المستعملون ظنا للعلاقة بينهما الصيغة الفعلية (جلمط)، ورأى علماء العربية فيها الإلحاق بإضافة فونيم الميم، وبعرضها على النموذج المقترح:

الصيغة الاستعمالية	تمييزية الفونيم الإلحاقي	بينية تمييز الفونيم الإلحاقي	عدمية تمييز الفونيم الإلحاقي
جَلْمَطَ	X	X	✓ الاشتقاق الشعبي

النتائج

1- لا ينبغي التوقف عند تناول الأنماط اللغوية التي اصطلح عليها بالإلحاق على مسألة الإضافة الفونيمية شكليا والتوسع في إطلاقه.

2- للفونيم الإلحاقي وظيفة دلالية بالدرجة الأولى قد تكون تمييزية، أو بينية التميز، أو عدمية التمييز.

3- لكل قسم من أقسام الدلالة المتحققة بسبب الإضافة الفونيمية الإلحاقية أدوات خاصة للتناول والمعالجة.

4- النموذج الدراسي المقترح مناسب لدراسة أي نمط لغوي وسم بالسمة الإلحاقية.

المصادر والمراجع

الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة*. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأستراباذي، م. (1982). *شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الإشبيلي، ع. (1987). *الممتع الكبير في التصريف*. (ط1). بيروت: دار المعرفة.

الأندلسي، م. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

جبل، م. (2010). *المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)*. (ط1). القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن جني، ع. (1952). *الخصائص*. القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن جني، ع .(1954) *المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري*. (ط1). القاهرة: وزارة المعارف العمومية.

ابن جني، ع. (1993). *سر صناعة الإعراب*. (ط2). دمشق: دار القلم.

الجوهري، إ. (1987). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. (ط4). بيروت: دار العلم للملايين.

حسان، ت. (1990). *مناهج البحث في اللغة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الحملاوي، أ. (1999). *شذا العرف في فن الصرف*. (ط1). بيروت: دار الفكر العربي.

الزبيدي، م. (1965-2001). *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.

السامرائي، ف. (2007). *معاني الأبنية في العربية*. (ط2). عمان: دار عمّار.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيدة، ع. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيرافي، ا. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، ع. (د.ت). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. (ط3). القاهرة: دار التراث.

الصاحب بن عباد، إ. (1994). *المحيط في اللغة*. (ط1). بيروت: عالم الكتب.

الصاعدي، ع. (1994.). *موت الألفاظ في العربية*. *مجلة الجامعة الإسلامية*، (107).

الصقلي، ا. (1941). *كتاب الأفعال*. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

الصقلي، ا. (1999). *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*. القاهرة: دار الكتب المصرية – مركز إحياء التراث.

الصلاج، خ.، والأقطش، ع. (2022). *بنية الكلم الرباعي في العربية: دراسة في النشأة وهيئة التركيب*. مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، 23(1).

عبابنة، ي. (2021). *الصيغ الصرفية البديلة: قوانينها وأثرها في بنية الكلمة العربية دراسة تحليلية*. (ط1). الأردن: دار كفاءة المعرفة.

عباس، ح. (1978). *النحو الوافي*. (ط3). مصر: دار المعارف.

عبد الجليل، ع. (1998). *علم الصرف الصوتي*. الأردن: دار أزمنة.

العلائي، خ. (1990). *الفصول المفيدة في الواو المزيدة*. (ط1). عمان: دار البشير.

عمر، أ. (1997). *دراسة الصوت اللغوي*.القاهرة: عالم الكتب.

بن عمر، خ. (2016م). *الأصل الثلاثي للرباعي غير المضعف المختوم بالميم في معجم تاج العروس: دراسة تأصيلية*. مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، 28(3).

الفارابي، إ. (1974). *ديوان الأدب*. الكويت: مجمع اللغة العربية.

ابن فارس، أ. (1979). *مقاييس اللغة*. سوريا: دار الفكر.

ابن فارس، أ. (د.ت). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

الفراهيدي، خ. (د.ت). *العين*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

فندريس، ج. (1950). *اللغة*. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.

القرني، م. (1996). *أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل. رسالة ماجستير غير منشورة*، السعودية، جامعة أم القرى.

ماريو، ب. (1998). *أسس علم اللغة*. (ط8). القاهرة: عالم الكتب.

ابن مالك، م. (1967). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

أبو مسحل الأعرابي، ع. (1961). *كتاب النوادر*. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ابن منظور، م. (1882). *لسان العرب*. (ط1). بيروت: دار صادر.

ناظر الجيش، م. (2007). *شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)*. 1(ط1). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن يعيش، ي. (2002). *شرح المفصل*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

References

Ababneh, Y. (2021). *Alternative morphological forms: their laws and their impact on the structure of the Arabic word, an analytical study*. (1st ed.). Jordan: Knowledge Efficiency House.

Abbas, H. (1978). *Adequate grammar*. (3rd ed.). Egypt: Dar Al-Maaref.

Abdul Jalil, Abd. (1998). *Phonological morphology*. Jordan: Dar Azmana.

Al-Ala'i, Kh. (1990). *Useful chapters in the waw are more*. (1st ed.). Amman: Dar Al-Bashir.

Al-Andalusi, M. (1998). *Sipping multiplication from Lisan al-Arab*. (1st ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Astarabadi, M. (1982). *Explanation of Shafia Ibn Al-Hajib, with an explanation of his evidence*. Beirut: Photography: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Azhari, M. (2001). *Language refinement*. (1st ed.). Beirut: Arab Heritage House.

Al-Farabi, I. (1974). *Diwan of Literature*.Kuwait: Arabic Language Academy.

Al-Farahidi, A. (n.d). *Eye*. Beirut: Al-Hilal House and Library.

Ibn Faris, A. (1979 AD). *Language Standards*. Syria: Dar Al-Fikr.

Ibn Faris, A. (n.d). *Al-Sahbi in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the Sunnahs of the Arabs in their speech*. Cairo: Issa Al-Babi Al-Halabi Press.

Al-Hamalawi, A. (1999). *Shadha custom in the art of exchange*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Al-Ishbili, A. (1987). *Great fun in drainage*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Maarifa.

Jabal, M. (2010). *An etymological dictionary of the words of the Holy Qur'an (established by explaining the relationships between the words of the Holy Qur'an with their sounds and meanings)*. (1st ed.). Cairo: Library of Arts.

Al-Jawhari, I. (1987). *Companions Taj Allah Rabah Arabic*. (4th ed.). Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalayin.

Ibn Jinni, O.. (1952). *Reaped*. Cairo: Egyptian Book House.

Ibn Jinni, O.](1954). Al-Munsif Explanation of Islam Al-Fath. (1st ed.). Cairo: Ministry of Education.

Ibn Jinni, O. = (1993). *The Secret of the Syntax Industry*. (2nd ed.). Damascus: Dar Al-Qalam.

Ibn Malik, M. (1967). *Facilitating benefits and completing objectives*. Cairo: Dar Al-Katib Al-Arabi for Printing and Publishing.

Ibn Manzur, M. (1882). *Lisan Al-Arab*. (15th ed.). Beirut: Dar Sader.

Mario, B. (1998). *Foundations of linguistics*. (8th ed.). Cairo: World of Books.

Abu Meshal Al-Arabi, Abd. (1961). *Book of Anecdotes*. Damascus: Publications of the Arabic Language Academy in Damascus.

Nazer Aljaysh, M. (2007). *Explanation of the facility called (Preface to the rules by explaining the facility of benefits)*. (1st ed.). Cairo: Dar Al Salam for printing, publishing, distribution and translation.

Omar, A. (1997). *Study of linguistic sound*. Cairo: World of Books.

Bin Omar, Kh (2016). The tripartite origin of the unweakened quadrilateral stamped with the mim in the Taj al-Arous dictionary: an etymological study. *Journal of Arts, King Saud University*, 28(3).

Al-Qarni, M. (1996). *The structures of attachment in the Sahih, study and analysis. Unpublished master's thesis*, Saudi Arabia, Umm Al-Qura University.

Al-Saadi, Abd. (1994). The death of words in Arabic. *Islamic University* Journal, (107).

Al-Sahib bin Abbad, I. (1994). *The ocean in language*. (1st ed.). Beirut: World of Books.

Al-Salaj, Kh., & Al-Aqtash, Abd. (2022). The structure of the four-syllable word in Arabic: a study of origin and structure. *Jerash Journal for Research and Studies, Jerash University*, 23(1).

Al-Samarrai, F (2007). *Meanings of structure in Arabic*. (2nd ed.) Amman: Dar Ammar.

Al-Siqilly, I. (1941). *Book of deeds*. India: Ottoman Encyclopedia Press.

Al-Siqilly, I. (1999). *Structures of nouns, verbs and infinitives*. Cairo: Egyptian House of Books - Heritage Revival Center.

Ibn seedah, A. (2000). *The Arbitrator and the Greatest Ocean*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Sayrafy, A. (2008). *Sharh kitab Sibawayh book*. Beirut: Scientific Books House.

Sibawayh, O. (1988). *The book*. (3rd ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Suyuti, Abd. (n.d). *Al-Mizhar in linguistics and its types*. = (3rd ed.). Cairo: Dar Al-Turath.

Tammam, H. (1990). *Research methods in language*. = Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Vendris, J. (1950). *The language*. Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Ibn Yaish, Y. (2002). *Detailed explanation*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Zubaidi, M. (1965-2001). *Taj Al Bride from Jawaher Al Qamoos*. Kuwait: Ministry of Call and News in Kuwait - National Council for Culture, Arts and Literature in the State of Kuwait.